المركز الدولي للحقوق والحريات

التحديث الحقوقي الأسبوعي

20-11-2025

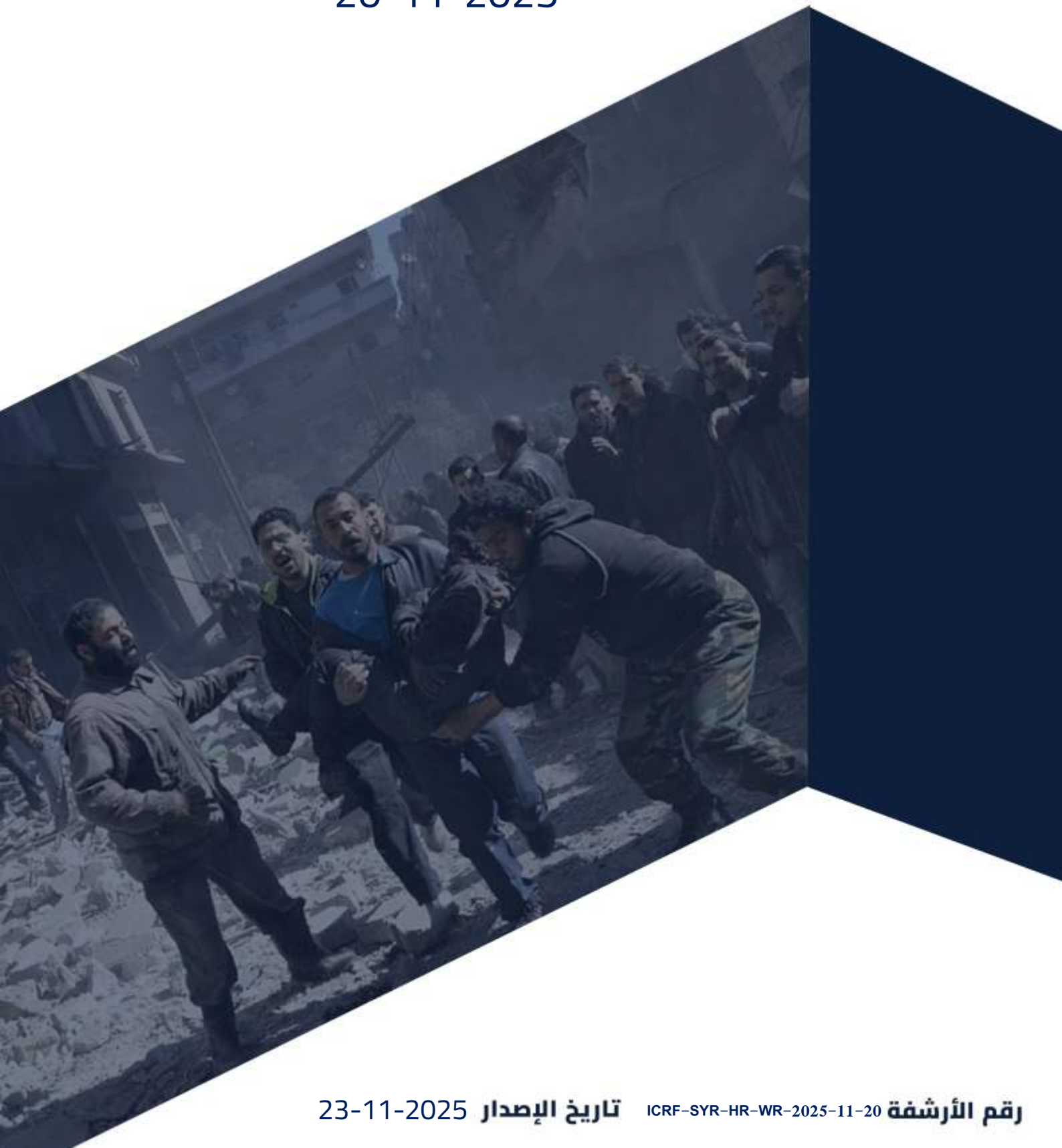

رقم الأرشفة ICRF-SYR-HR-WR-2025-11-20 تاريخ الإصدار 23-11-2025

مقدمة التقرير

يقدّم هذا التقرير الحقوقي الأسبوعي قراءة تحليلية ممنهجة لانتهاكات حقوق الإنسان التي تمّ توثيقها في الجمهورية العربية السورية خلال الفترة المشار إليها، بالاستناد إلى معايير القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. يركّز التقرير على الانتهاكات الصادرة عن مختلف الجهات الفاعلة في النزاع السوري، بما يشمل

- **الحكومة السورية؛**
- **المجموعات المسلحة** بمختلف انتماءاتها وخلفياتها؛
- **الحكومة التركية؛**
- **الحكومة الإسرائيلية؛**
- **قوات التحالف الدولي؛**
- **وأي أطراف أخرى ذات صلة مباشرة أو غير مباشرة بالانتهاكات.**

يهدف التقرير إلى

- تصنيف الانتهاكات حسب طبيعتها "مثل القتل خارج نطاق القانون، الاعتقال التعسفي، التهجير القسري، التمييز الطائفي، إلخ"؛
- تحليل السياقات الميدانية والسياسية التي أحاطت بها؛
- رصد توزعها الجغرافي والزمني؛
- تحديد الجهات المسؤولة عنها؛
- وتقديم مؤشرات قانونية وأخلاقية بشأن مدى جسامة هذه الانتهاكات وطبيعتها المنهجية المحتملة.

يعتمد التقرير على مصادر موثوقة، منها شهادات مباشرة، ووثائق ميدانية، ورصد حقوقي منظّم من قبل فرق مراقبة على الأرض، مع التأكيد على النزاهة والحيادية في عرض الوقائع وتحليلها.

تنويه مهم يُمنع الاقتباس أو إعادة النشر الكلي أو الجزئي لمحتوى هذا التقرير دون الإشارة الصريحة والواضحة إلى المصدر الكامل.

أولا – الملخص التنفيذي

يكشف تحليل الفترة الممتدة بين **14و20 تشرين الثاني/نوفمبر 2025** استمرار التدهور الحاد في منظومة حماية حقوق الإنسان في سوريا، مع تحوّل نوعي في طابع الانتهاكات مقارنة بالأسبوع السابق(13–7) . ورغم انخفاض عدد الأحداث من **131 إلى 104**، ارتفعت **كثافة الانتهاكات داخل كل واقعة**، وتوسّعت الأنماط المؤسسية والمجتمعية، في ظل تراجع قدرة الدولة على الضبط، وصعود المجموعات المسلحة كفاعل أساسي في إنتاج الأذى.

البيانات تشير بوضوح إلى استمرار الطابع الممنهج للانتهاكات، واتساع رقعة الخطر عبر المحافظات الأربع عشرة، بالتزامن مع تحولات سياسية وأمنية عميقة (زيارة الشرع لواشنطن، مناقشة القاعدة الأميركية، انخراط سوريا بالتحالف ضد داعش، وتصعيد الجنوب).

أولاً: الجداول المقارنة

مقارنة المؤشرات العامة بين الأسبوعين

المؤشر	الأسبوع 7–13	الأسبوع 14–20	القراءة التحليلية
إجمالي الأحداث	131	104	انخفاض عددي يقابله ارتفاع نوعي في شدة الانتهاكات داخل كل حدث
إجمالي الانتهاكات	797	590	الانخفاض مرتبطة بترتيبات سياسية وليس تحسن بالوضع الحقوقي
عدد المحافظات المتأثرة	14	14	استمرار الاتساع الجغرافي
معدل الانتهاكات لكل حدث	6.08	5.6	استمررا زيادة "كثافة الأذى" داخل كل حادثة

مقارنة أعداد الضحايا

الفئة	الأسبوع 7–13	الأسبوع 14–20	التفسير الحقوقي
المعتقلون تعسفيًا	999	224	انخفاض عددي لكنه ما يزال ضمن نطاق الاعتقال الواسع خارج القانون
الجرحى	153	43	تراجع مرتبط بانخفاض العمليات العسكرة والأمنية والاحداث واسعة النطاق
القتلى	20	30	ارتفاع مقلق يشير إلى زيادة العنف المباشر
المخطوفون/المختفون	12	21	تضاعف تقريبًا—مرتبط بصعود المليشيات
حالات غير محددة	25	31	دليل على تآكل القدرة على التوثيق في مناطق النزاع

ثانياً: القراءة الحقوقية العامة للفترة 14–20

- تراجع عدد الأحداث مقابل **ارتفاع مركّب في الانتهاكات داخل كل حادثة** يشير إلى مسار تصاعدي في خطورة الأذى.
- توسّع نفوذ المجموعات المسلحة بشكل يجعلها **الجهة الأكثر إنتاجًا للانتهاكات**، وهو تحول بنيوي خطير.
- تشدد حكومي مرتبط مباشرة بالتطورات السياسية (زيارة واشنطن–التعاون ضد داعش).
- استمرار الانتهاكات الإسرائيلية جنوبًا على نحو يمسّ الحق في الحياة والملكية والأمن الغذائي.
- انتقال مركز الخطر من الشمال والشرق إلى **الجنوب والوسط** نتيجة النزاعات الأهلية وغياب الدولة.
- وجود مؤشرات واضحة على **أنماط منهجية** في الاعتقال والإخفاء والخطف، بما يقترب من توصيف *المادة 7 من نظام روما (جرائم ضد الإنسانية).*

الخلاصة

تعكس الفترة 14–20 تشرين الثاني 2025 اتجاهاً واضحاً نحو **تركيز الانتهاكات داخل كل واقعة**، مع توسع الممارسات المؤسسية والمجتمعية التي تستهدف المدنيين. وتُظهر المقارنة مع الأسبوع 7–13 أنّ الانتهاكات أصبحت **أكثر تركّزًا، أكثر تعقيدًا، وأكثر تعددًا من حيث الفاعلين والأنماط**، في سياق سياسي وأمني يتجه نحو مزيد من الانفلات، وانهيار أوسع لمنظومة الحماية.

ثانيا – التحليل البصري للانتهاكات

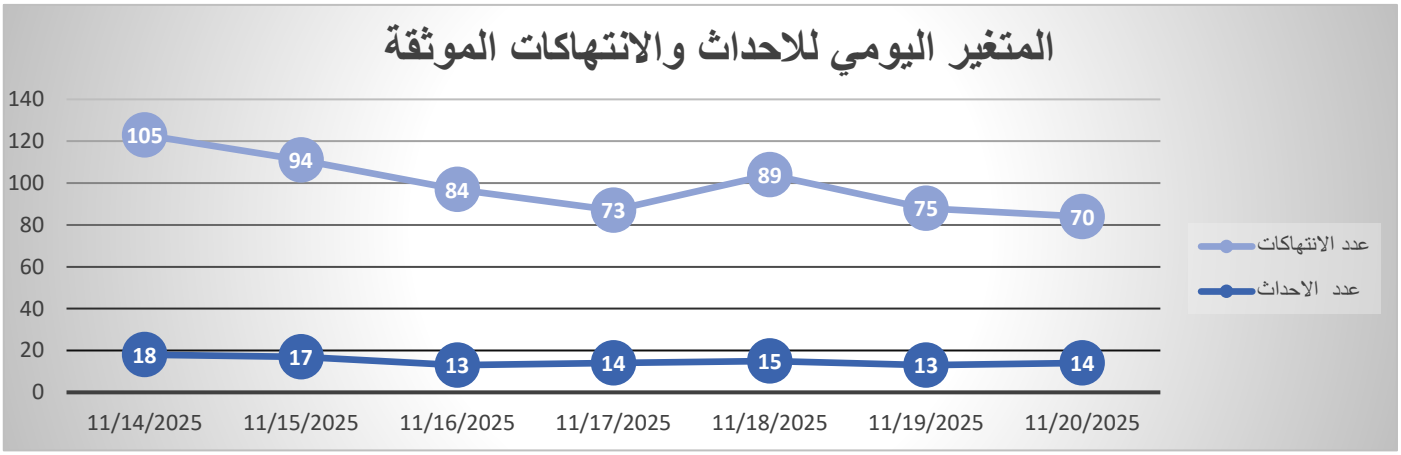

يُظهر الرسم البياني للمتغير اليومي للأحداث والانتهاكات الموثقة خلال الفترة **14– 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2025** استمرار المسار المتقلّب الذي سُجّل خلال الأسبوع السابق (7–13 تشرين الثاني)، بما يعكس هشاشة البيئة الأمنية في سوريا واتساع نطاق التهديدات التي تتوزع بين العاصمة دمشق، الجنوب السوري، مناطق الساحل، والامتدادات الحدودية مع إسرائيل. ويؤكد المؤشر، كما في الأسبوع السابق، أن مستوى الانتهاكات لا يرتبط بعدد الأحداث المسجّلة، بل بطبيعة الحدث الواحد وما يتضمنه من سلسلة انتهاكات مركّبة تطال المدنيين بشكل مباشر.

أولاً – ذروة بداية الأسبوع (14 تشرين الثاني): الارتفاع الأعلى – 105 انتهاكات / 18 حدثاً

شهد يوم **14 تشرين الثاني** أعلى مستوى للانتهاكات في الأسبوع، نتيجة تزامن حدثين رئيسيين في الواقع الميداني:

1. **هجوم صاروخي على حي "مزّة 86" في دمشق** أدى إلى إصابة مدني وأضرار واسعة في الأبنية السكنية. هذا الهجوم، كغيره من الهجمات العشوائية، يعكس استمرار قدرة جهات مجهولة على ضرب العاصمة، ويولد داخله سلسلة من الانتهاكات: تهديد الحق في الحياة، الإضرار بالممتلكات، وإرهاب السكان.
2. **تجدد الاشتباكات في محافظة السويداء** بين مجموعات درزية محلية وقوات حكومية، مع تبادل الاتهام بخرق اتفاق وقف إطلاق النار. هذه الاشتباكات أسهمت في ارتفاع الانتهاكات من نوع: استخدام أسلحة ثقيلة، تعريض مناطق آهلة للخطر، واعتقالات تعسفية مرافقة.

ثانياً – الانخفاض التدريجي (15–17 تشرين الثاني): استقرار هشّ لا يعكس تحسناً حقيقياً

تشهد الأيام **15 حتى 17 تشرين الثاني** انخفاضاً تدريجياً:

- **94 انتهاكاً في 15 تشرين الثاني**
- **84 انتهاكاً في 16 تشرين الثاني**
- **73 انتهاكاً في 17 تشرين الثاني**

هذا التراجع العددي لا يشير إلى تحسن في الوضع الميداني، حيث استمرت الاعتقالات التعسفية والانتهاكات البنيوية بنفس الوتيرة المعتادة في المحافظات الخاضعة لسيطرة الحكومة؛ وهدوء نسبي في الجبهات الشرقية رغم رسائل الرصد عن فعاليات أمنية متقطعة لقسد ولخلايا داعش. بالتالي، يبدو هذا الانخفاض امتداداً للتهدئة المؤقتة التي ظهرت في الأسبوع السابق (7–13 تشرين الثاني) وليس مؤشراً لتحسّن بنيوي أو حقوقي.

ثالثاً – الذروة الثانوية (18 تشرين الثاني): 89 انتهاكاً / 15 حدثاً

في **18 تشرين الثاني** يسجّل المؤشر ارتفاعاً جديداً واضحاً، وهو يوم مفصلي في الأسبوع، ويمكن تفسيره عبر معطيات واقعية موثقة:

تصاعد الأنشطة الإسرائيلية في القنيطرة والجولان

التقارير خلال هذا اليوم أكدت توغلات إسرائيلية وتجريف أراضٍ قرب صيدا الحانوت، ونصب تجهيزات عسكرية جديدة. هذا النوع من التوغلات يُنتج "انتهاكات مركّبة" ضمن الحدث الواحد:

- حرمان من حرية الحركة
- تهديد الحق في السلامة الجسدية
- تقويض الأمن الغذائي بتجريف الأراضي
- استهداف ممتلكات المدنيين
- احتجاز مؤقت وعمليات تفتيش قسري

الأثر الأمني والسياسي لمحاكمة "مجازر الساحل"

في اليوم نفسه بدأت أول محاكمة علنية في الساحل السوري تتناول أعمال قتل جماعية عام 2025، هذا الحدث أثار توترات اجتماعية وأمنية داخل مناطق الساحل، ورافقه إجراءات أمنية مشددة، واستدعاءات وتحركات ميدانية زادت من معدلات الانتهاكات المتعلقة بالاعتقال التعسفي والمداهمة.

رابعاً – نهاية الأسبوع (19–20 تشرين الثاني): انخفاض نسبي – استمرار الانتهاكات البنيوية

تنخفض الأرقام نسبياً مع نهاية الأسبوع:

- **75انتهاكاً في 19 تشرين الثاني**
- **70انتهاكاً في 20 تشرين الثاني**

رغم الانخفاض الطفيف اخر الاسبوع يظل مستوى الانتهاك مرتفعاً، إذ يتراوح بين 70 و100 انتهاك يومياً، وهو مستوى يترجم استمرار هشاشة الوضع الأمني.

خامساً – الدلالات العامة للمؤشر اليومي (14–20 تشرين الثاني)

أ. استمرار هشاشة الوضع الأمني – نفس مسار الأسبوع السابق (7–13 تشرين الثاني) كما في الأسبوع السابق، تتبدل الذروة والانخفاض خلال أيام قليلة، ما يدل على بيئة أمنية غير مستقرة وقابلة للاشتعال السريع.

ب. اتساع الاستهداف المركّب داخل الحدث الواحد أحد أهم مؤشرات هذا الأسبوع: الحدث الواحد (قصف – توغل – اشتباك – مداهمة) ينتج 4–8 أنماط من الانتهاكات داخل السياق نفسه. وهذا يفسر لماذا يبقى معدل الانتهاكات مرتفعاً حتى عندما ينخفض عدد الأحداث.

الخلاصة الحقوقية

تعكس الفترة **14–20تشرين الثاني/نوفمبر 2025** استمرار النمط الحقوقي الخطير الذي سجّل في الأسبوع السابق.(7–13) فالبلاد تشهد بوضوح:

- هشاشة أمنية مستمرة؛
- تعدد جهات منتهِكة؛
- واتساع نطاق الانتهاكات المركّبة.

وبالرغم من الانخفاض العددي النسبي بعد 17 تشرين الثاني، فإن الواقع الميداني يشير إلى أن المدنيين ما زالوا في دائرة الأخطار المتداخلة، وأن أي تحسّن في الأرقام لا يعكس تحسّناً بنيوياً في حالة حقوق الإنسان في سوريا.

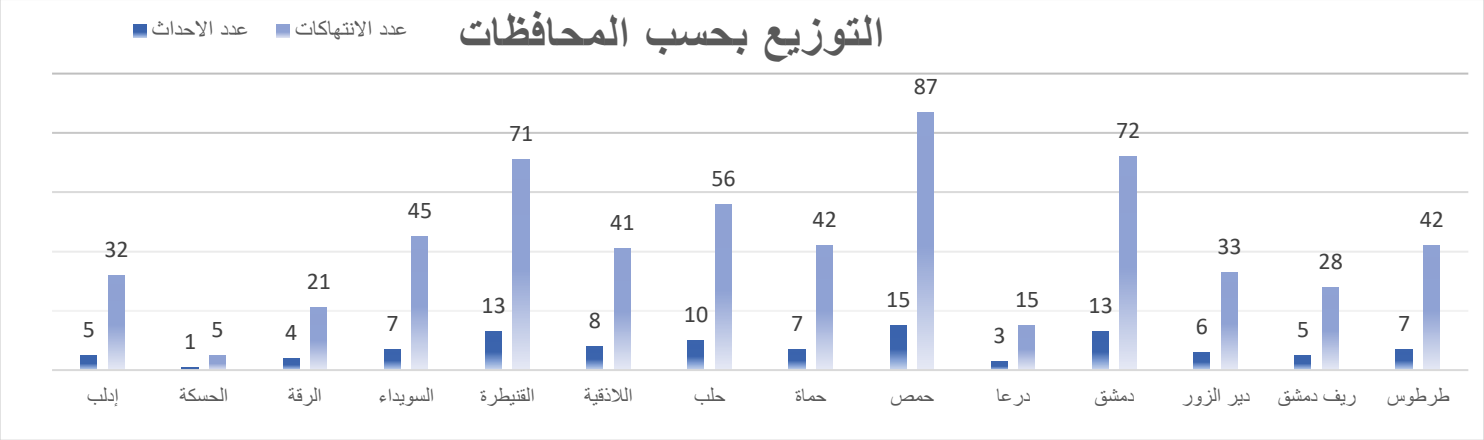

يعكس التوزيع الجغرافي للانتهاكات الموثّقة عبر المحافظات خلال الفترة **14– 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2025** استمرار اتساع نطاق التهديدات التي يتعرض لها المدنيون، مع تباينات واضحة في حجم وخطورة الانتهاكات بين المناطق. وكما في الأسبوع السابق (7–13 تشرين الثاني)، تُظهر البيانات أن مستوى التعرض للضرر لا يرتبط فقط بعدد الأحداث داخل كل محافظة، بل بطبيعة الانتهاكات المركّبة، وتعدد الجهات المسيطرة.

أولاً – المحافظات الأعلى خطورة: بؤر التوتر المركزية

القنيطرة – المركز الأكثر هشاشة (13 حدثاً / 71 انتهاكاً) تتصدّر القنيطرة مشهد الانتهاكات نتيجة **التوتر الحدودي المباشر والعمليات العسكرية الإسرائيلية** التي تكررت خلال الفترة، تعرضت المنطقة لتوغلات، تجريف أراضٍ، وإقامة مواقع مراقبة جديدة، ما أدى إلى سلسلة انتهاكات مركّبة شملت:

- القيود على حركة المدنيين،
- تهديد الحق في الحياة والسلامة،
- الإضرار بالممتلكات الزراعية،
- تدخل عسكري أجنبي مباشر.

هذا النمط يعكس حالة توتر مستمرة وارتفاع مستوى تعرض السكان للخطر.

حمص – انتهاكات مركّبة داخل الحدث الواحد (15 حدثاً / 87 انتهاكاً) رغم عدد الأحداث المحدود نسبياً، تُظهر حمص أعلى معدل انتهاكات لكل حدث. هذا يشير إلى **حوادث ثقيلة** تتضمن:

- استخدام القوة المفرطة،

- اعتقالات على خلفيات سياسية أو أمنية،
- قيود على الحركة والخدمات،
- احتكاكات مجتمعية – أمنية داخل المناطق الحضرية.

دمشق – ارتفاع الانتهاكات المرتبطة بالضبط الأمني (13 حدثاً / 72 انتهاكاً)

شهدت العاصمة خلال هذه الفترة مزيجاً من:

- **هجوم صاروخي** على حيّ مزّة 86 في 14 تشرين الثاني،
- مداهمات واعتقالات مكثّفة،
- قيود أمنية على التنقل والأنشطة المدنية.

طابع الانتهاكات في دمشق **مؤسسي بامتياز** ويتعلق بالأجهزة الأمنية أكثر من العمليات القتالية.

حلب – مناطق نفوذ متعددة (10 أحداث / 56 انتهاكاً) تتداخل في المحافظة جهات مسيطرة مختلفة، ما يخلق بيئة معقدة تتعدد فيها أنواع الانتهاكات، وتشمل:

- انتهاكات إدارية وخدمية،
- ممارسات أمنية واسعة،
- استهداف مدنيين في مناطق تماس.

هذا التداخل يرفع مستوى السلوكيات الضارة رغم انخفاض عدد الأحداث.

اللاذقية – استمرار الانتهاكات داخل المؤسسات المدنية (8 أحداث / 41 انتهاكاً) تتركز الانتهاكات في اللاذقية في:

- المؤسسات الخدمية،
- القطاعات التعليمية،
- البلديات والإدارات المحلية.

كما تأثرت المحافظة سياسياً ببدء المحاكمة العلنية لمجازر الساحل، ما خلق مناخاً من التوتر والإجراءات الأمنية.

ثانياً – المحافظات متوسطة الخطورة: مناطق توتر مستمر تُظهر محافظات مثل:

- **درعا (15 انتهاكاً / 3 أحداث)**
- **ريف دمشق (28 انتهاكاً / 5 أحداث)**
- **السويداء (45 انتهاكاً / 7 أحداث)**
- **طرطوس (42 انتهاكاً / 7 أحداث)**
- **دير الزور (33 انتهاكاً / 6 أحداث)**

مستويات متوسطة من الانتهاكات، ما يعكس:

- تدهور الأمن المحلي،
- انتشار السلاح،
- ضعف سلطة القانون،
- تفاقم الانتهاكات الخدمية والإدارية،
- استمرار الاحتكاك بين جهات محلية وأجهزة أمنية.

تُصنف هذه المناطق كـ **مناطق توتر مزمن:** لا تشهد انفجارات كبيرة، لكنها تنتج انتهاكات مستمرة ومنتظمة.

ثالثاً – المحافظات الأقل تسجيلاً (لكن ليست الأقل خطورة) رغم انخفاض أرقام التوثيق، مثل:

- **الرقة (21 انتهاكاً / 4 أحداث)**
- **الحسكة (5 انتهاكات / 1 حدث)**
- **حماة (42 انتهاكاً / 7 أحداث)**

إلا أن ذلك لا يعكس بالضرورة انخفاض مستوى الخطر. ففي هذه المحافظات، تُفسر محدودية الأرقام بـ:

- ضعف الوصول إلى مناطق بعينها،
- رقابة أمنية شديدة،
- انقطاع التواصل مع القرى البعيدة،
- خوف السكان من الإبلاغ،
- تعدد مناطق السيطرة وصعوبة التوثيق.

بالتالي، انخفاض الأرقام يساوي **انخفاض في القدرة على التوثيق** وليس بالضرورة انخفاضاً في الانتهاكات الفعلية.

الدلالات العامة للتوزيع الجغرافي (14–20 تشرين الثاني)

أ. تركّز الانتهاكات في الجنوب والوسط

القنيطرة وحمص تبرزان كأعلى نقاط الخطر خلال الفترة، ما يعكس طبيعة تهديدات مباشرة:

- توغل عسكري إسرائيلي في الجنوب،
- احتكاك أمني ومجتمعي في الوسط.

ب. ارتفاع الانتهاكات المركّبة داخل الحدث الواحد

خصوصاً في حمص وحلب والقنيطرة، حيث يتضمن الحدث الواحد 4–7 أنماط انتهاك (قوة مفرطة، اعتقالات، تدمير ممتلكات، قيود على الحركة، تجريف، انتهاكات إدارية).

ج. استمرار الهشاشة البنيوية في العاصمة دمشق

رغم الوجود الأمني ، تشهد العاصمة واحداً من أعلى مستويات الانتهاكات المؤسسية، خصوصاً في الاعتقال والمداهمات والأنشطة الأمنية الاستباقية.

الخلاصة

تُظهر الفترة **14– 20 تشرين الثاني 2025** توزيعاً جغرافياً يعكس بوضوح اتساع رقعة الانتهاكات في سوريا، مع تركزها في القنيطرة وحمص ودمشق وحلب، ووجود مستويات متوسطة من الخطر في السويداء وطرطوس ودير الزور وريف دمشق، إضافة إلى استمرار ضعف القدرة على التوثيق في الرقة والحسكة وحماة.

وتشير الأرقام إلى أن المدنيين يواجهون مزيجاً من التهديدات الأمنية، الانتهاكات المركّبة، والاعتداءات المؤسسية، في ظل ضعف واضح في آليات الحماية.

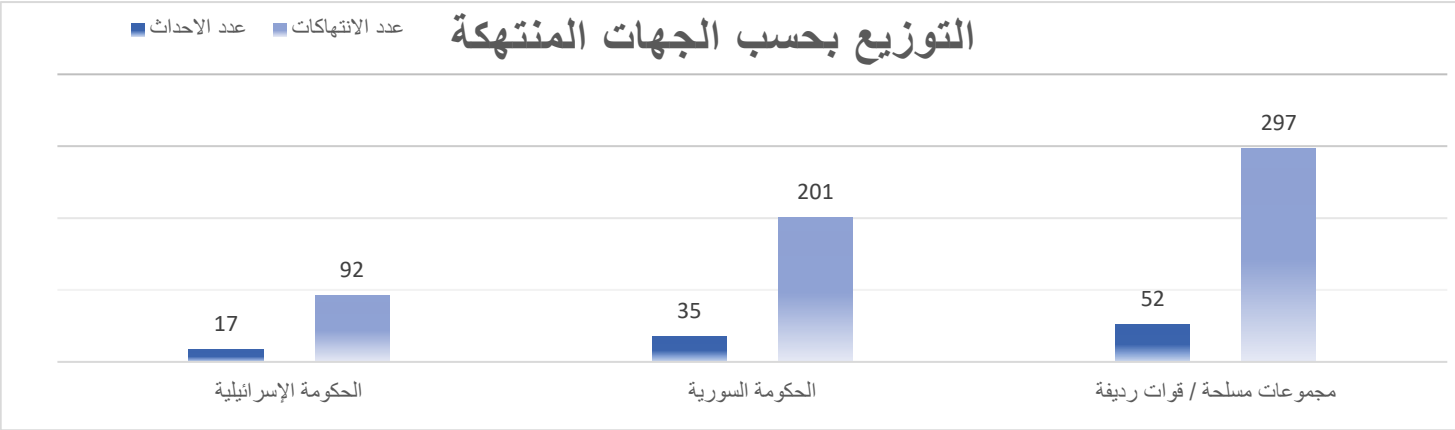

تُظهر البيانات الموثّقة خلال الفترة الممتدة بين **14و20 تشرين الثاني/نوفمبر 2025** حدوث تبدّل جوهري في هيكلية الفاعلين المرتكبين للانتهاكات، مقارنة بالأسبوع السابق (7–13). وتشير الأدلة الرقمية إلى **صعود المجموعات المسلحة/القوات الرديفة** إلى المرتبة الأولى من حيث حجم الانتهاكات المسجّلة، مقابل تراجع نسبي في الكثافة العددية للانتهاكات المنسوبة للحكومة السورية، مع استمرار **الحكومة الإسرائيلية** كفاعل رئيسي في جنوب البلاد. ويدلّ هذا التغيّر على إعادة تشكّل في بُنية السيطرة الأمنية نتيجة تطورات سياسية وأمنية حساسة شهدتها البلاد خلال الفترة ذاتها.

أولاً – المجموعات المسلحة/القوات الرديفة، الفاعل الأكثر ارتكاباً للانتهاكات خلال الفترة ، يُظهر الرسم البياني أن المجموعات المسلحة الرديفة احتلت المرتبة الأولى في عدد الانتهاكات الموثّقة، وهو تطور لم يكن قائماً في الأسبوع السابق. ويعود هذا الارتفاع إلى اتساع نطاق النفوذ الأمني لهذه المجموعات في المحافظات ذات الهشاشة المؤسسية، ولا سيما:

- **محافظة السويداء** :حيث تجددت الاشتباكات بين مجموعات محلية وقوات حكومية، ما أدى إلى توسع صلاحيات هذه المجموعات على الأرض وانتشار حوادث الاحتجاز والإكراه والتهديد.
- **محافظات الوسط والجنوب (حمص، ريف دمشق، درعا)** :حيث ظهرت حواجز غير رسمية، وتعددت الحوادث المرتبطة بالاحتجاز غير القانوني وفرض الإتاوات، في ظل غياب مسارات مساءلة فعّالة.

وتُعدّ هذه الممارسات ذات طبيعة **منهجية وغير خاضعة للرقابة،** وتحمل مؤشرات واضحة على انتهاكات لحقوق مثل: الحرية الشخصية، حرية التنقل، الحق في الأمان، والحق في عدم التعرّض للمعاملة القسرية أو اللاإنسانية.

مقارنة بالأسبوع 7–13: كانت المجموعات المسلحة في المرتبة الثانية، لكنّ تصاعد نفوذها الأمني خلال 14–20 جعلها الجهة الأكثر خطراً من حيث الاتساع الميداني وغياب التنظيم القانوني ويبدو ذلك نتيجة التطورات السياسية التي طرات على البلاد ومنها زيارة الرئيس احمد الشرع الى واشنطن ودخول سوريا في التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب.

ثانياً – الحكومة السورية انخفاض عددي يقابله ارتفاع في الانتهاكات المؤسسية والنوعية، رغم تراجعها إلى المرتبة الثانية في الرسم البياني، ظلّت الانتهاكات الحكومية ذات **طابع مؤسسي ممنهج**، خصوصاً في:

- **دمشق** :حيث سُجّلت حالات اعتقال تعسفي ومداهمات موسعة عقب الهجوم الذي استهدف حيّ مزّة 86، يرافقها تشديد على حرية الحركة والتفتيش التعسفي.
- **حمص وحماة** :حيث رُصدت حالات احتجاز على خلفيات سياسية أو طائفية، مع تزايد الإجراءات الأمنية خارج الأطر القضائية.
- **طرطوس واللاذقية** :التي شهدت تضييقاً داخل المؤسسات المدنية بالتزامن مع المحاكمات العلنية في الساحل، ما خلق بيئة إدارية عقابية تُستخدم فيها صلاحيات الدولة بطريقة تعسفية.

ويُفسر التراجع العددي للانتهاكات الحكومية بانشغال أجهزة الدولة بالترتيبات السياسية الناشئة عن **زيارة الرئيس أحمد الشرع إلى واشنطن** وما تبعها من:

- إعلان انضمام سوريا للتحالف الدولي ضد داعش،
- مناقشة إنشاء وجود عسكري أميركي قرب دمشق،
- الشروع في مشاورات أمنية مع إسرائيل حول الجنوب.

هذا السياق دفع الأجهزة الحكومية إلى **تركيز جهودها الأمنية على العاصمة والمراكز الحيوية**، ما أدى إلى تقليص العمليات الواسعة لكنه **رفع شدة الانتهاكات داخل الحدث الواحد.**

ثالثاً – الحكومة الإسرائيلية استمرار الانتهاكات العابر للحدود وتأثيره على المدنيين جنوباً، تُظهر البيانات أن الحكومة الإسرائيلية حافظت على المرتبة الثالثة، إلا أنّ طبيعة الانتهاكات المنسوبة إليها تُعدّ من الأكثر خطورة على المدنيين، وتشمل:

- توغلات عسكرية في محيط **القنيطرة وصيدا الحانوت**.
- تجريف أراضٍ زراعية ومساحات مأهولة.
- إنشاء نقاط مراقبة وحواجز تعيق حركة المدنيين.
- انتهاكات للسيادة السورية تترافق مع تهديد مباشر للحياة وسُبل العيش.

وتأتي هذه الانتهاكات في سياق سياسي أوسع يرتبط بالمشاورات الأمنية التي تقودها واشنطن بين سوريا وإسرائيل، والتي قد تشمل انتشاراً عسكرياً أميركياً لمراقبة الالتزامات الحدودية. رغم ذلك، لم يظهر أي تراجع ملموس في السلوك الإسرائيلي، بل أظهرت البيانات استمرار نهج الانتهاكات المركّبة داخل كل حادثة.

الدلالات الحقوقية العامة

1. **تغيّر هيكلية الجهات المنفذة للانتهاكات** صعود المجموعات المسلحة إلى المرتبة الأولى يكشف عن ضعف القدرة الحكومية على ضبط الأمن، ويؤشر إلى تنامي سلطات موازية تفتقر للمساءلة.
2. **استمرار المقاربة الأمنية الحكومية رغم المتغيرات السياسية** انضمام سوريا للتحالف الدولي لم يُترجم إلى تحسّن حقوقي، بل ارتفعت الانتهاكات المؤسسية تحت غطاء "مكافحة الإرهاب."
3. **تعقّد مشهد الانتهاكات في الجنوب** تزامن التوغلات الإسرائيلية مع الفراغ الأمني المحلي يضع المدنيين في دائرة تهديد مزدوجة من جهتين متعارضتين سياسياً، لكنهما متقاربتان من حيث الأثر الحقوقي السلبي.
4. **ارتفاع الانتهاكات المركّبة داخل الحدث الواحد** خاصة في أفعال الحكومة الإسرائيلية والمجموعات المسلحة، ما يجعل التقييم الحقوقي معقّداً بسبب تعدّد أنماط الانتهاك في نفس الواقعة.
5. **مقارنة مع الأسبوع 7–13** انتقلت "فجوة الخطر" من يد الحكومة السورية إلى يد المجموعات المسلحة، بما يعكس توسّع سلطة غير خاضعة للقانون، وزيادة مباشرة في تهديد الحقوق الأساسية للمدنيين في مناطق الجنوب والوسط.

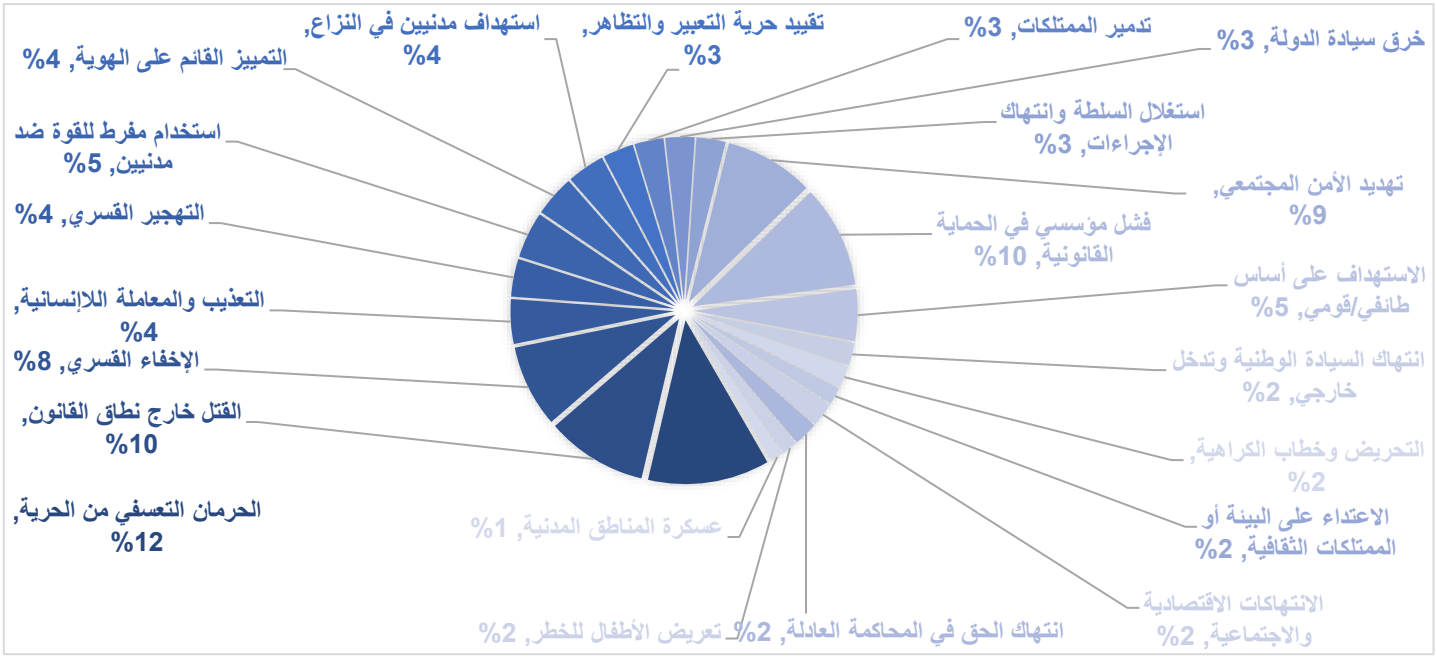

تُظهر البيانات الموثّقة خلال الفترة استمرار تعرّض المدنيين لانتهاكات واسعة ومركّبة تمسّ الحقوق الأساسية المنصوص عليها في القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ويعكس التوزيع النِّسبي للانتهاكات — وفق الرسم البياني — وجود خمسة أنماط رئيسية من الأذى، تتداخل فيما بينها وتؤدي إلى تدهور شامل في منظومة الحماية، مع ملاحظة تصاعد واضح في حدّة بعض الأنماط مقارنة بالأسبوع السابق.(7–13)

أولاً – الاعتداء على الحياة والسلامة الجسدية والحرية الشخصية : مثل *القتل خارج نطاق القانون، الاعتقال التعسفي، الإخفاء القسري، التعذيب، الحرمان التعسفي من الحرية*، يمثل هذا النمط أعلى نسبة من الانتهاكات خلال الفترة، ويشكّل تهديدًا مباشرًا للحقوق غير القابلة للتقييد، بما فيها الحق في الحياة والحرية والسلامة الجسدية. وتشير الوقائع إلى:

- تنفيذ عمليات قتل خارج نطاق القانون في سياقات غير قتالية،
- توسّع الاعتقال التعسفي والاحتجاز دون سند قانوني،
- تزايد استخدام القوة المفرطة أثناء المداهمات والعمليات الأمنية،
- استمرار ممارسة الإخفاء القسري والتعذيب، ولا سيما في المحافظات التي شهدت اشتباكات محلية أو انتشاراً للمجموعات المسلحة.

وتُعدّ هذه الانتهاكات **انتهاكات جسيمة** ترتقي في بعض الحالات إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية إذا ثبتت منهجيتها واتساع نطاقها.

ثانياً – تعريض المدنيين لمخاطر النزاع والعمليات العسكرية مثل *استهداف مدنيين، التدمير، التهجير القسري، استخدام القوة في مناطق مأهولة* ، ويتضح من البيانات أن فئات واسعة من السكان المدنيين تعرضت بشكل مباشر أو غير مباشر لأعمال عسكرية داخل مناطق مأهولة أو قربها، بما في ذلك:

- استهداف مدنيين أثناء الاشتباكات،
- استخدام ذخائر أو وسائل قتالية في بيئات حضرية،
- تدمير ممتلكات خاصة،
- أعمال تجريف وتوسع بنقاط التمركز العسكري،
- تهجير قسري للسكان في بعض المناطق الحدودية.

ويمثل هذا النمط إخلالًا خطيرًا بمبدأي **التمييز** و**التناسب** في القانون الدولي الإنساني، ويؤشر إلى استخدام القوة دون اتخاذ الاحتياطات اللازمة لحماية المدنيين.

ثالثاً – الانتهاكات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية: مثل *الحرمان من الخدمات الأساسية، التمييز، القيود المعيشية*، ويسجّل الرسم البياني ارتفاعاً في الانتهاكات المرتبطة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، حيث:

- حُرم السكان من خدمات أساسية تشمل الكهرباء والتعليم والبلديات،
- فُرضت قيود معيشية وإدارية ذات طابع عقابي،
- أُبلغ عن ممارسات تمييزية في تقديم الخدمات أو توزيع الموارد.

وتتعارض هذه الانتهاكات مع الالتزامات الإيجابية للدولة بضمان **الحق في مستوى معيشي لائق** و**الحق في الخدمات الأساسية** و**عدم التمييز**. وتزايد هذا النمط مقارنة بالأسبوع السابق، خصوصاً في المحافظات الساحلية وبعض مناطق الجنوب.

رابعاً – انهيار سيادة القانون وفشل منظومات الحماية والمساءلة: مثل *استغلال السلطة، الإجراءات التعسفية، الفشل المؤسسي في الحماية،* وتعكس البيانات استمرار الفشل في تطبيق المعايير الدنيا لضمانات المحاكمة العادلة وسيادة القانون، وتجلّى ذلك في:

- غياب التحقيق في الانتهاكات الموثّقة،
- إجراءات إدارية وأمنية دون أساس قانوني،
- توسع صلاحيات فاعلين غير خاضعين للمساءلة،
- ضعف قدرة المؤسسات القضائية على ممارسة دورها الرقابي.

ويشير هذا النمط إلى **تآكل منهجي** في بنية حماية الحقوق، وتحوّل البيئة القانونية إلى بيئة تسمح باستمرار الانتهاكات دون مساءلة فعّالة.

خامساً – انتهاكات الكرامة الإنسانية والأمن المجتمعي: مثل *خطاب الكراهية، التمييز، الإهانات، الإيذاء النفسي والاجتماعي،* وتظهر نسبة واضحة لسلوكيات تمسّ الكرامة الإنسانية، بما فيها:

- الإهانات والمعاملة المهينة،
- التهديد والترويع،
- التحريض على أساس طائفي أو مناطقي،
- اعتداءات تمسّ الممتلكات الثقافية والبيئية.

وهي سلوكيات تؤدي إلى **تفكك الروابط الاجتماعية**، وارتفاع مستوى الخوف بين السكان، وتشكّل أرضية خصبة لمزيد من العنف المجتمعي.

دلالات حقوقية عامة للفترة 14–20

1. **اتساع نطاق الانتهاكات المركّبة:** الحدث الواحد غالباً ما تضمن أكثر من نمط انتهاك، ما يشير إلى هشاشة الحماية وانعدام الردع.
2. **تأثر نمط الانتهاكات بالتطورات السياسية والأمنية:** ولا سيما زيارة الشرع إلى واشنطن، وانضمام سوريا للتحالف الدولي ضد داعش، والتصعيد جنوباً؛ ما أفرز تحولات في سلوك الجهات الفاعلة على الأرض.

3. **تزايد الانتهاكات المرتبطة بالمجموعات المسلحة:** ما يعكس تغيّراً في خارطة السيطرة المحلية وتراجع الاحتكار الحكومي لاستخدام القوة.
4. **ثبات الانتهاكات من الجهات الخارجية:** خصوصاً في الجنوب، حيث بقيت الأنشطة العسكرية عبر الحدود مصدراً ثابتاً للتهديد.
5. **مقارنة مع الأسبوع 7–13:** يُلاحظ انتقال مركز الثقل في الانتهاكات من الفاعل الحكومي إلى الفاعلين غير الرسميين، مع استمرار الأنماط ذاتها لكن بدرجة تفاقم أعلى.